

# المشرك يرفض الحوار وينقلب على التسوية



سَلَّمَ المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف - السبت قبل الماضي 26 يناير - قائمة أسماء ممثليه إلى مؤتمر الحوار الوطني في الموعد الزمني المحدد وضعتها اللجنة الفنية في النظام الداخلي لمؤتمر الحوار، إلا أن اللجنة الفنية تعمدت عدم نشر خبر تسليم المؤتمر وحلفائه قائمة أسماء ممثليهم في الخبر الخاص باللجنة الفنية للحوار من أجل تحميل المؤتمر الشعبي العام مسؤولية عرقلة مؤتمر الحوار وهو ما خرجت تدعي به أحزاب اللقاء المشترك في بيانها الذي استندت فيه إلى تصريح الأمين العام لمؤتمر الحوار أحمد بن مبارك والذي زعم كاذباً: إن المؤتمر الشعبي العام لم يسلم أسماء ممثليه إلى الحوار مثله مثل أحزاب المشترك وهو ما نفاه المؤتمر الشعبي العام في تصريح أدلى به الشيخ سلطان البركاني، هذا فيما اعتبر عضو اللجنة الفنية للحوار صلاح الصيادي في تصريح لـ «الميثاق» ما صرح به بن مبارك مخالفة واضحة للنظام الداخلي لمؤتمر الحوار وعرقلة للمؤتمر.

علي الشعباني

## شروط أحزاب المشترك:

الإصلاح يشترط بقاء علي محسن قائداً للمنطقة العسكرية

الاشتراكي يطالب بإضافة بند الحوار بين الشمال والجنوب

الناصري يشترط إقصاء قيادات في المؤتمر

العودة للمربع الأول من الأزمة.

> وفي ذات السياق دعا نائب رئيس الدائرة السياسية للمؤتمر الشعبي العام الدكتور مجيب الأنسي سفراء الدول الراعية للمبادرة الخليجية وأليتها ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة جمال بن عمر إلى اتخاذ موقف واضح حيال عرقلة أحزاب اللقاء المشترك للمبادرة الخليجية وإفشال التسوية السياسية وتحديد موقف من اشتراطات المشترك المعرقله وخاصة رفضهم تقديم أسماء ممثليهم إلى مؤتمر الحوار الوطني.

وقال: لو كانت تلك العراقيل من قبل المؤتمر الشعبي العام وحلفائه لقامت الدنيا ولم تقعد ولكن على ما يبدو أن هناك مشتركاً داخل المشترك هو من

صلاح الصيادي: اشتراطات المشترك تهدد خطير للتسوية والحوار

مجيب الأنسي: رعاة المبادرة مطالبون بتحديد موقف من تمرد المشترك

بن مبارك يتدخل في مهام رئيس اللجنة ويدعي الوصاية على الأحزاب

يتحكم بقراراته. واعتبر الدكتور مجيب الأنسي أن تلكؤ المشترك عن تقديم أسماء ممثليهم يهدد التسوية السياسية ويمثل عرقلة واضحة لمؤتمر الحوار الوطني.

وأضاف: إن هذه العرقلة والتوصل عن الاتفاقات ليست أول مرة يقوم بها المشترك، فسبق أن اشترط عدة اشتراطات على رئيس الجمهورية قبل البدء في الحوار من أجل الحصول

على مكاسب حزبية وشخصية على حساب الوطن والتسوية السياسية. داعياً الاخوة في أحزاب اللقاء المشترك إلى تحكيم العقل والتخلي بالمسؤولية الوطنية من أجل مصلحة الوطن وأمنه واستقراره ووحدته، وصولاً إلى حوار وطني ببناءً يخرج البلاد من أزمتها.

## وثيقة تكشف عن مخطط المشترك لإعاقة الحوار

كشفت وثيقة عن مخطط تصعيدي لإعاقة الحوار الوطني والانقلاب على المبادرة الخليجية وأليتها جراء البدء بتنفيذها بالتزامن مع زيارة وفد مجلس الأمن الدولي لبلادنا الأسبوع الماضي.

الوثيقة عبارة عن رسالة موجهة من القيادي في المشترك ورجل الأعمال حميد الأحمر إلى رئيس المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك أشارت إلى تعهد حميد بدفع تكاليف الفعاليات التصعيدية، وتضمنت حزمة توجيهات لقيادات أحزاب المشترك.. منها عدم التخلي عن اللواء على محسن.

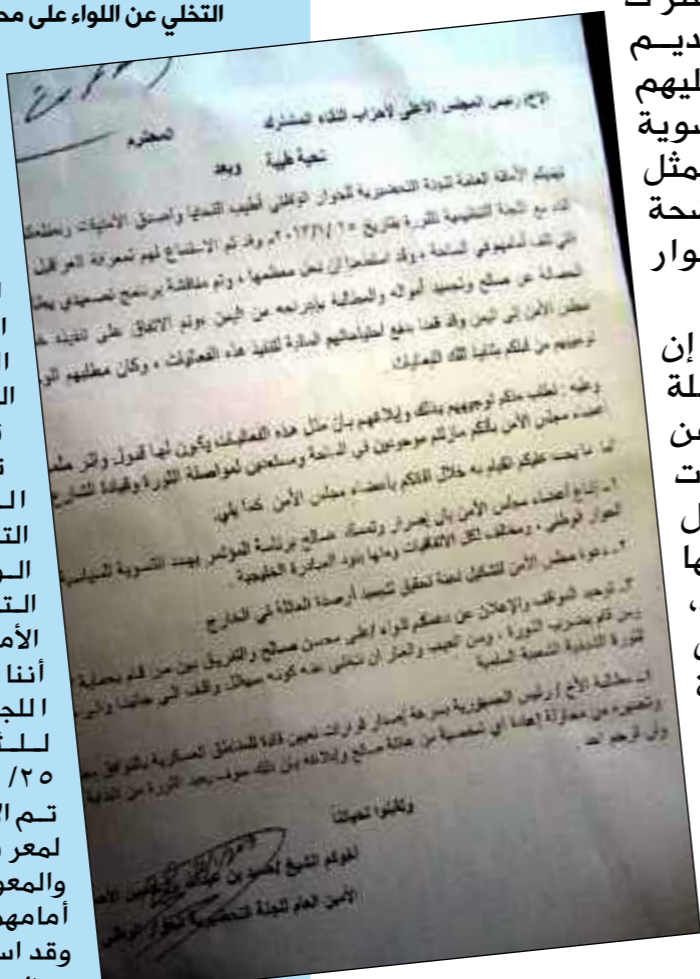
وتضمنت الوثيقة أيضاً تهديداً مبطناً لرئيس الجمهورية المشير عبدربه منصور هادي، ومطالبته بسرعة إصدار قرارات تعيين قادة للمناطق العسكرية بالتوافق مع قيادات المشترك وفقاً للوثيقة. تنشر نص الوثيقة:

الأخ / رئيس المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك المحترم تحية طيبة وبعد تهديكم الأمانة العامة للجنة التحضيرية للحوار الوطني أطيح التحايا وأصدق الأمنيات ونطلبكم أننا عقدنا لقاءً مع اللجنة التنظيمية للثورة بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٥م وقد تم الاستماع لهم لمعرفة العراقيل والمعوقات التي تقف أمامهم في الساحة، وقد استعطينا أن نحل معظمها، وتم مناقشة برنامج تصعيدي يطالب بإسقاط الحصانة عن صالح وتجميد أمواله والمطالبة بإخراجه من اليمن، وتم الاتفاق على تنفيذ هذه الفعاليات، وكان مطلبهم الوحيد أن يتم توجيههم من قبلكم بتنفيذ تلك الفعاليات. وعليه: نطلب منكم توجيههم بذلك

وإبلاغهم بأن مثل هذه الفعاليات يكون لها قبول وأثر ملموس على أعضاء مجلس الأمن بأنكم مازلتم موجودين في الساحة ومستعدين لمواصلة الثورة وقيادة الشارع. أما ما يجب عليكم القيام به خلال لقاءكم بأعضاء مجلس الأمن كما يلي:

- ١- إقناع أعضاء مجلس الأمن بأن إصرار وتمسك صالح برئاسة المؤتمر التحضيرية للحوار الوطني، ومخالفة لكل الاتفاقيات ومنها بنود المبادرة الخليجية.
- ٢- دعوة مجلس الأمن لتشكيل لجنة تحقيق لتجميد أرصدة العائلة في الخارج.
- ٣- توحيد المواقف والإعلان عن دعمكم اللواء على محسن صالح والتفريق بين من قام بحماية الثورة ومن قام بضرب الثورة، ومن العيب والعار أن تتخلي عنه كونه سيظل واقفاً إلى جانبنا وإلى جانب الثورة الشهابية الشعبية السلمية.
- ٤- مطالبة الأخ/ رئيس الجمهورية بسرعة إصدار قرارات تعيين قادة للمناطق العسكرية بالتوافق معكم وتحذيره من محاولة إعادة أي شخصية من عائلة صالح وإبلاغه بأن ذلك سوف يعيد الثورة من البداية ولن ترحم أحداً. وتقبلوا تحياتنا

أخوكم الشيخ/ حميد بن عبدالله بن حسين الأحمر الأمين العام للجنة التحضيرية للحوار الوطني



مناشدة أمام الرئيس

## الداخلية تسعى لترحيل أسرة فلسطينية

### الأسرة محتجزة في السجن المركزي دون وجه حق

والمواثيق الدولية. وتستغرب تعنت وزير الداخلية في هذه القضية ورفضه توجيهات النائب العام والأجهزة العدلية والقانونية ومناشدات المنظمات الدولية والوطنية، وكذا موقف وزارة حقوق الإنسان التي اکتفت بتوجيه مناشدة «خجولة» بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠١٢م إلى وزير الداخلية تطالبه بالإفراج عن المحبوسين الفلسطينيين دون أن تهتم بالموضوع أو تصعبه بشكل أو بآخر.

«الميثاق» تناشد المناضل عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية التدخل وتوجيه وزير الداخلية اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع معاناتهم والإفراج عنهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم كاملة التي كفلها لهم القانون والمواثيق الدولية ذات الصلة وإيقاف أي إجراءات لترحيلهم.

تستغرب ذلك في رسالة وجهتها إلى وزير الداخلية، مؤكدة أن ترحيل اللاجئين يقع في دائرة اختصاصها بحسب المادة «٣٢» من اتفاقية ١٩٥١م بخصوص اللاجئين التي تمنع طرد لاجئ موجود على أراضي الدولة بصورة قانونية.

صحيفة «الميثاق» تشارك الأسرة الفلسطينية القلق وما يتعرضون له من إجراءات تعد انتهاكاً صريحاً لحقوقهم التي كفلها لهم والقانون

> تلقت «الميثاق» مناشدة من أسرة اللاجئ الفلسطيني عمر عبد الحداد أفادوا فيها أنهم سبق وأن تقدموا إلى النائب العام بشكوى بخصوص قيام إدارة البحث الجنائي بالأمانة باعتقال جميع أفراد الأسرة، المكونة من عشرة أفراد عدا الأب واحد ابنائه اللذين مايزالان قيد الاحتجاز منذ ١٠ / ١٢ / ٢٠١٢م وحتى الآن.. وأن النيابة العامة ووفقاً للمذكرات الصادرة منها تؤكد عدم مشروعية إجراءات حبسهم، مضيفين أن والدهم بحاجة إلى الرعاية الصحية في إحدى المستشفيات - بحسب ما أفاد به طبيب السجن المركزي ويستحق الملاحظة الطبية.

شكوى الأسرة أفادت أن النيابة العامة تسعى إلى ترحيلهم رغم عدم قانونية ذلك كونهم لاجئين «رسمياً» في اليمن.. وهو الأمر الذي دعا المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بلادنا إلى أن

وقال: إن اللائحة قد حددت أن رئيس اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار هو من يتسلم قوائم أسماء ممثلي الأحزاب والمكونات السياسية المختلفة وليس الأمين العام لمؤتمر الحوار الذي حدد النظام الداخلي لمؤتمر الحوار مهامه بالمهام الإدارية والفنية والمالية للمؤتمر ولا يتدخل في القضايا والمواضيع الأخرى.

وكشف الصيادي عن مخطط لأحزاب اللقاء المشترك يهدف إلى إعاقة مؤتمر الحوار ونسف التسوية السياسية وهو ما اتضح من خلال وثيقة تناولتها وسائل الإعلام السبت الماضي كشفت فيها مخططا يقوده حميد الأحمر للتصعيد. مؤكداً أن أحزاب المشترك قد تمترست خلف مواقف سياسية رافضة للحوار، وتبادلت الأدوار من أجل تحقيق مكاسب سياسية ترتبط بمخطط الإصلاح في السيطرة على مؤتمر الحوار الوطني والمشهد السياسي بشكل عام.

وقال: حزب الإصلاح يرفض تقديم أسماء ممثليه إلى الحوار حتى يتم إصدار قرار جمهوري بتعيين علي محسن في قيادة المنطقة العسكرية الشمالية الغربية، كما يرفض الحزب الاشتراكي اليمني تقديم ممثليه إلى الحوار حتى يتم إعطاؤه ضمانات تنص على أن الحوار الوطني سيكون لمناقشة خيار الفيدرالية بين شطرين.

وأضاف عضو اللجنة الفنية للحوار صلاح الصيادي: أن التنظيم الناصري قد تبني دور المطالبة بإقصاء قيادات في المؤتمر من المشهد السياسي وما يعتبر تدخلاً سافراً في الشأن الداخلي للمؤتمر الشعبي العام.

واعتبر الصيادي تلك الاشتراطات التي تطرحها أحزاب المشترك تمثل تهديداً حقيقياً على التسوية السياسية والحوار الوطني.

وتأتي مواقف أحزاب اللقاء المشترك تلك في الوقت الذي كان من المفترض أن يتم إعلان موعد انعقاد مؤتمر الحوار الوطني واستكمال تنفيذ الخطوات الفنية المتبقية لعقدته، ولكن أحزاب اللقاء المشترك تصر على جر اليمن إلى